

Distr.: General
26 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٥١ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ والميزانية المقترحة للقوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

| | |
|-------------------|---|
| ٢٦٦ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار | اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ |
| ٢٦٦ ٠٢٤ ٨٠٠ دولار | نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ |
| ٦٧٥ ٢٠٠ دولار | الرصيد الحر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ |
| ٢٦٣ ٨٥٨ ١٠٠ دولار | اعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ |
| ٢٦٢ ٠٢٧ ٣٠٠ دولار | النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(أ) |
| ١ ٨٣٠ ٨٠٠ دولار | النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ |
| ٢٦٧ ٩١٨ ٤٠٠ دولار | المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ |
| (٣ ٠٤١ ٤٠٠ دولار) | التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ |
| ٢٦٤ ٨٧٧ ٠٠٠ دولار | التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ |

(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.



أولا - مقدمة

١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقريرها ذي الصلة (A/73/755). وترد في الفقرة ٤ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن المجلس بخصوص القوة المؤقتة على وجه التحديد.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٨/٧١، أن تخصص مبلغاً إجماليه ٢٦٦ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ٢٦٤ ٣٥٩ ٥٠٠ دولار) للإنفاق على القوة الأمنية المؤقتة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبلغ مجموع نفقات هذه الفترة ما إجماليه ٢٦٦ ٠٢٤ ٨٠٠ دولار (صافيه ٢٦٣ ٢٨٦ ٦٠٠ دولار)، مما يعكس معدّل تنفيذ للميزانية يقارب ١٠٠ في المائة (٩٩,٣ في المائة). ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٢٠٠ ٦٧٥ دولار بالقيمة الإجمالية، ٠,٣ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لانخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (١٢ ٧٦٤ ٠٠٠ دولار) يقابله جزئياً ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٩٣٠ ٢٠٠ ٤ دولار) وبند الموظفين المدنيين (٧ ١٥٨ ٦٠٠). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/610).

٣ - ويشير الأمين العام في تقريره عن أداء الميزانية إلى إعادة توزيع مبلغ مجموعه ٢٠٠ ١٨٤ ١٢ دولار خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بمبلغ ٥ ٠٠٢ ٥٠٠ دولار لتغطية ارتفاع تكاليف السداد للقوات؛ و (ب) إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، بمبلغ ٧ ١٨١ ٧٠٠ دولار لتغطية ارتفاع التكاليف الناجمة عن انخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي البالغ ١٣,٧ في المائة للموظفين الدوليين مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٢٣,٦ في المائة. وقد تيسرت عملية إعادة التوزيع من المجموعة الثالثة، في المقام الأول بسبب انخفاض النفقات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية، والعمليات الجوية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (انظر A/73/610، الفقرة ٣٧). ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات التي قدمها الأمين العام في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، بحسب الحاجة، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/742) الواردة في الفرع الرابع أدناه.

٤ - وعند النظر في تقارير الأمين العام عن تمويل القوة الأمنية، كان معروضاً على اللجنة الاستشارية أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). ويشير المجلس في تقريره إلى أن بعض التوصيات المتعلقة بالفترة السابقة لا تزال قيد التنفيذ، وهي: (أ) قدرة لإجلاء المصابين/للإجلاء الطبي تمكن القوة الأمنية المؤقتة من إدارة حالات الطوارئ بين الساعة الخامسة مساءً والسادسة صباحاً (المرجع نفسه، المرفق الثاني)؛ و (ب) استخدام مطار أتوبي (المرجع نفسه)، وتشير اللجنة إلى أنه على الرغم من اكتمال المطار في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فإنه لم يُستخدم قط إذ كان المشروع قد بدأ قبل الحصول على الموافقة من حكومتي السودان وجنوب السودان (انظر A/72/789/Add.13، الفقرة ٥). ولاحظ المجلس أن هذه التوصية لا تزال قيد التنفيذ من خلال تواصل الإدارة مع السلطات الوطنية لمعالجة مسألة استخدام المطار (A/73/5 (Vol II)، الفصل الثاني، المرفق الثاني). وتأمل اللجنة أن تنفذ على وجه السرعة جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات الخاصة بالبعثة التي قبلها الأمين العام.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٥ - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ما قدره ٨٠٠ ٢٤٢ ١٨٦ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الجارية، سيعادل مجموع النفقات المقدرة ٩٩,٣ في المائة من الاعتماد البالغ قدره ١٠٠ ٨٥٨ ٢٦٣ دولار.

٦ - وُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة الأمنية التي كانت، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كالتالي:

| الوظائف بها/المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(١) | معدل الشواغر (النسبة المئوية) | الوظائف المشغولة | |
|--|----------------------------------|------------------|------------------|
| | | الوظائف المشغولة | الوظائف المشغولة |
| الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة | | | |
| المراقبون العسكريون | ٤٠,٤ | ١٣٤ | ٢٢٥ |
| أفراد الوحدات العسكرية | ٣,٥ | ٤ ٤٠٨ | ٤ ٥٦٦ |
| شرطة الأمم المتحدة | ١٠,٠ | ٤٥ | ٥٠ |
| وحدات شرطة مشكّلة | صفر | صفر | ١٦٠ |
| الموظفون المدنيون | | | |
| الوظائف | | | |
| الموظفون الدوليون | ١٤,٩ | ١٣٧ | ١٦١ |
| الموظفون الفنيون الوطنيون | صفر | ٣ | ٣ |
| الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة | ١٢,٠ | ٧٣ | ٨٣ |
| المساعدة المؤقتة العامة | | | |
| الموظفون الدوليون | ١٠٠,٠ | صفر | ١ |

| الوظائف المأذون بها/المعتمدة للفترة الوظائف المشغولة ⁽¹⁾ ٢٠١٩/٢٠١٨ | معدل الشواغر (النسبة المئوية) | الغفوة |
|--|----------------------------------|----------------------|
| ٣٣ | ٣٣ | متطوعو الأمم المتحدة |

- (أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.
- (ب) بموجب القرار ٢٤١٦ (٢٠١٨) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، خفض مجلس الأمن الحد الأقصى المأذون به لقوام البعثة من ٧٩١ ٤ (بما في ذلك ٥٦٦ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٢٥ من المراقبين العسكريين) إلى ٥٥٠ ٤ (بما في ذلك ٢٧٥ ٤ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٢٥ من المراقبين العسكريين).
- ٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد وصل في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى ٢ ١٦٥ ٠٩١ ٠٠٠ دولار. وكان مجموع المدفوعات المقبوضة قد بلغ حتى التاريخ نفسه ٢ ٠٥٧ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار، وتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره ١ ٠٧ ٦٤١ ٠٠٠ دولار. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، بلغ الرصيد النقدي المتاح للبعثة ٥١ ٧٧٩ ٠٠٠ دولار، وكان كافياً لتغطية الاحتياطي النقدي التشغيلي لثلاثة أشهر وقدره ٣٧ ٦٣٣ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة).
- ٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كانت مدفوعات بلغ مجموعها ٧٧ ١٤٦ ٠٠٠ دولار قد سُددت خلال عام ٢٠١٨ عن تكاليف القوات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان المبلغ المستحق نظير المعدات المملوكة للوحدات ١١ ٥٦٣ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُددت حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مبلغ ١ ١٧٥ ٠٠٠ دولار لتسوية ٤٥ مطالبة منذ إنشاء البعثة؛ وما زالت ثمة مدفوعات معلقة بشأن ١٢ مطالبة. وتأمل اللجنة أن تتم تسوية المطالبات المتبقية بسرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

- ٩ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بموجب قراره ١٩٩٠ (٢٠١١). والبعثة مكلفة بمساعدة المجلس على تحقيق هدف عام هو دعم تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وتقديم الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في مساعيها إلى إنشاء منطقة حدودية آمنة ومنزوعة السلاح. وفي القرار ٢٤١٦ (٢٠١٨) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، قرر مجلس الأمن تخفيض الحد الأقصى المأذون به للقوات من ٧٩١ ٤ فرداً إلى ٥٥٠ ٤ فرداً وذلك حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مدد مجلس الأمن، في قراره ٢٤٤٥ (٢٠١٨)، ولاية البعثة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ وقرر زيادة تخفيض الحد الأقصى المأذون به للقوات بما عدده ٣٦٠ فرداً من ٥٥٠ ٤ فرداً إلى ١٤٠ ٤ فرداً وذلك حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩، مع زيادة القوام الأقصى المأذون به للشرطة من ٥٠ فرداً إلى ٣٤٥ فرداً، بما في ذلك ١٨٥ من فرادى ضباط الشرطة وواحدة من وحدات الشرطة المشكلة تضم ١٦٠ فرداً. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أنه في أعقاب بدء انتشار أفراد الشرطة

الإضافيين، سيُخفَّض الحد الأقصى للقوات بمقدار ٢٩٥ فرداً إضافياً، علاوة على التخفيض المذكور أعلاه بمقدار ٣٦٠ فرداً (A/73/742)، الفقرات ١ إلى ٨).

١٠ - وقرر مجلس الأمن في قراره (٢٤٤٥ (٢٠١٨)، أنه اعتباراً من ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ سيُخفَّض الحد الأقصى للمأذون به للقوات بمقدار ٥٥٧ فرداً آخرين، ما لم يقرر المجلس تمديد الدعم الذي تقدمه القوة الأمنية المؤقتة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وهو أمر مرهون بإحراز الطرفين تقدماً ملموساً نحو بلوغ النقاط المرجعية المبينة في الفقرة ٣ من القرار ٢٤٣٨ (٢٠١٨) (A/73/742)، الفقرة ٨). وبموجب قراره ٢٤٦٥ (٢٠١٩) المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، قرر المجلس أن يمدد حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ تعديل ولاية القوة الأمنية المؤقتة المنصوص عليه في القرار ٢٠٢٤ (٢٠١١) والفقرة ١ من القرار ٢٠٧٥ (٢٠١٢)، وقرر أن يُخفَّض، اعتباراً من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الحد الأقصى للمأذون به للقوة الأمنية المؤقتة بمقدار ٥٥٧ فرداً، ما لم يقرر تمديد تعديل الولاية.

١١ - ويُرَد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم القوة المؤقتة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ في الفقرات من ٩ إلى ٢٦ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة الأمنية المؤقتة (A/73/742)، وتأخذ في الاعتبار أثر قرار مجلس الأمن ٢٤١٦ (٢٠١٨) و ٢٤٤٥ (٢٠١٨)، اللذين ترتب عليهما، معاً، تقليص العنصر العسكري بما مجموعه ٩٤٦ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية وزيادة عنصر الشرطة بما عدده ١٣٥ من فرادى ضباط الشرطة الإضافيين وواحدة من وحدات الشرطة المشكلة تضم ١٦٠ فرداً. ويقترح الأمين العام في تقريره تحسينات في الهياكل الأساسية، واعتمادات مشروع البعثة المتعدد السنوات لتطوير المعسكر الموجود في المقر، واحتياجات أعمال البناء، فضلاً عن تحسين وصيانة الهياكل الأساسية للشبكات والاتصالات الموجودة حالياً (انظر الفقرات ٢٦ إلى ٣١ و ٣٤ و ٣٥ أدناه).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٢ - تبلغ الميزانية المقترحة للقوة الأمنية المؤقتة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٤٠٠ ٩١٨ ٢٦٧ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤ ٠٦٠ ٣٠٠ دولار، أو ١,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعكس ذلك الأثر المركب للزيادتين المقترحتين في بند التكاليف التشغيلية (١٩ ٥٩٢ ٦٠٠ دولار أو ٢٦,٣ في المائة، و ١ ١١٣ ١٠٠ دولار أو ٣,١ في المائة، على التوالي)، يقابلهما جزئياً انخفاض مقترح تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٤٠٠ ١٦ ٦٤٥ دولار، أو ١٠,٨ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/73/742).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

| الفئة | الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ | الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ | الفرق |
|----------------------------|---|---|-------|
| المراقبون العسكريون | ٢٢٥ | ٢٢٥ | صفر |
| أفراد الوحدات العسكرية | ٤ ٥٦٦ | ٣ ٦٢٠ (ب) | (٩٤٦) |
| شرطة الأمم المتحدة | ٥٠ | ١٨٥ (ب) | ١٣٥ |
| أفراد وحدات الشرطة المشكلة | صفر | ١٦٠ (ب) | ١٦٠ |

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) في القرار ٢٤١٦ (٢٠١٨) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، قرر مجلس الأمن تخفيض الحد الأقصى المأذون به للقوات من ٧٩١ فردا إلى ٥٠٠ فرد وذلك حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي قراره ٢٤٤٥ (٢٠١٨) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قرر مجلس الأمن زيادة تخفيض الحد الأقصى المأذون به للقوات بما عدده ٣٦٠ فردا من ٥٠٠ فرد إلى ١٤٠ فردا، مع زيادة القوام الأقصى المأذون به للشرطة من ٥٠ فردا إلى ٣٤٥ فردا، بما في ذلك ١٨٥ من فرادى ضباط الشرطة وواحدة من وحدات الشرطة المشكلة تضم ١٦٠ فردا.

١٣ - وتبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٨٠٠ ٣٧٢ ١٣٧ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٤٠٠ ٦٤٥ ١٦٦ دولار، أو بنسبة ١٠,٨ في المائة، عن المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعزى النقصان أساسا إلى تخفيض الحد الأقصى المأذون به للقوات بما عدده ٩٤٦ من أفراد الوحدات العسكرية. ويقابل هذا النقصان جزئيا زيادة الاحتياجات نتيجة: (أ) تطبيق معدل شغور أدنى للمراقبين العسكريين نسبته ٤٠ في المائة، بالمقارنة مع معدل الشغور البالغ ٤٥ في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (ب) زيادة في القوام المأذون به من أفراد الشرطة المنتدبين من ٥٠ إلى ١٨٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨)؛ و (ج) إنشاء وحدة شرطة مشكلة تضم ١٦٠ فردا وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨) (A/73/742)، الفقرات من ٧١ إلى ٧٤).

١٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

| الوظائف المعتمدة | الوظائف المقترحة | الفرق | الفئة |
|------------------|------------------|-------|---|
| للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ | للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ | | |
| ١٦٠ | ١٦٦ | ٦ | الموظفون الدوليون |
| ٣ | ٣ | - | الموظفون الفنيون الوطنيون |
| ٨٣ | ٨٣ | - | الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة |
| | | | الوظائف المؤقتة |
| ١ | ١ | - | موظفون دوليون |
| ٣٣ | ٣٤ | ١ | متطوعو الأمم المتحدة |
| ٢٨٠ | ٢٨٧ | ٧ | المجموع |

١٥ - وتبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين الوطنيين للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٤٠٠ ٤٩٦ ٣٦٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٠٠ ١١٣ ١١٣ دولار، أو بنسبة ٣,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير الأمين العام إلى أن هذه الزيادة تعزى أساسا إلى زيادة الاحتياجات في الفئات التالية: (أ) الموظفون الوطنيون (٢٠٠ ٢١٨ ٢١٨ دولارا أو ٨,١ في المائة)، بسبب تنقيح معدل بدل المخاطر الذي زيد بالنسبة للسودان اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ و (ب) متطوعو الأمم المتحدة (٤٠٠ ١٩٣ ١٩٣ دولارا أو ١١,٦ في المائة)، بسبب انخفاض معدل الشغور

٣,٠ في المائة مقارنة بنسبة ٦,٠ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ واقترح إنشاء وظيفة واحدة لمرض أو ممرضة في وحدة الخدمات الطبية. وسيقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين (٦٠٠ ٥٦٤ دولار أو ١,٨ في المائة)، لأسباب في مقدمتها انخفاض مضاعف تسوية مقر العمل. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الفرق يقابله جزئياً اقتراح إنشاء ست وظائف لموظفين دوليين (A/73/742، الفقرات من ٧٥ إلى ٧٧).

المساعدة المؤقتة العامة

١٦ - تبلغ الموارد المقدرة في بند المساعدة المؤقتة العامة ٢٠٠ ٤٥٦ دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٢٦٦ دولار، أو ٦٦٦,٠ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تشير إلى أن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ قد بلغت ٤٠٠ ٤٤٣ دولار ولم تتجاوز ١ ٥٠٠ دولار حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مقابل مخصصات قدرها ١٠٠ ١٩٠ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن المتوخى من الزيادة المقترحة في الاحتياجات هو دعم أنشطة تطبيق التوسعة ٢ لنظام أوموجا والمبادرات الشاملة فضلاً عن تغطية تكاليف المهارات المحددة التي كان يتولاها من قبل فرادى المتعاقدين، ولا تندرج في نطاق العقد الجديد لخدمات إدارة المعسكرات. ويغطي هذا الاعتماد الأخير ١٧ من المساعدين اللغويين ومساعدين لشؤون المياه والصرف الصحي، وأربعة مساعدين لشؤون السلامة من الحرائق، ومراقبين للمدارج في العمليات الجوية للعمليات الجوية، ومساعد لشؤون الإمدادات (الدعم المعيشي)، ومساعد للأمن الميداني (تراخيص الدخول والهويات)، واثنين من مشغلي اللاسلكي للأمن الميداني وخمسة موظفين لشؤون السلامة من الحرائق، ومساعدين اثنين لمراقبة الحركة، ومساعد واحد للاتصالات ووظيفة وطنية واحدة لمرض أو ممرضة. وتقدم اللجنة تعليقات أخرى عن هذه الزيادة في الاحتياجات في الفقرة ٢٧ أدناه.

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

١٧ - يقدم الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشغور بالنسبة للموظفين المدنيين، بما يشمل العناصر التالية: (أ) بالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، متوسط معدل الشغور المدرج في الميزانية ومتوسط المعدل الفعلي؛ و (ب) بالنسبة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، المعدل المدرج في الميزانية، ومتوسط المعدل الفعلي لفترة السبعة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، والمعدل الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ج) عامل الشغور المطبق في تقدير الاحتياجات للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشغور المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠: (أ) بالنسبة للموظفين الدوليين، أعلى من المتوسط الفعلي للمعدل ومن المعدل الفعلي كليهما في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ب) بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، أقل من متوسط المعدل الفعلي، لكنها تضاهي المعدل الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ج) بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، أعلى من المتوسط الفعلي للمعدل ومن المعدل الفعلي كليهما في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. و (د) بالنسبة للموظفين الدوليين في وظائف مؤقتة، دون متوسط المعدل الفعلي والمعدل الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

معدلات الشغور (نسبة مئوية)

| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | | ٢٠١٨/٢٠١٧ | | | |
|----------------------------|---|--|----------------------------|----------------------------|----------------------------|---|
| معدل الشغور المقترح المعدل | معدل الشغور الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ | متوسط معدل الشغور الفعلي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ | المعدل المدرج في الميزانية | الأداء الفعلي في الميزانية | المعدل المدرج في الميزانية | |
| ١٥,٠ | ١٤,٩ | ١٣,٧ | ١٥,٠ | ١٣,٧ | ٢٣,٦ | الموظفون الدوليون |
| - | - | - | - | - | - | الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية |
| ١٢,٠ | ١٢,٠ | ١٢,٢ | ١٠,٠ | ١١,٦ | ١٥,٠ | الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة |
| ٣,٠ | | ٢,٢ | ٦,٠ | ٣,٣ | ١٠,٠ | متطوعو الأمم المتحدة |
| ١٥,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٥,٠ | ١٠٠,٠ | ١٤,٣ | الوظائف المؤقتة: الموظفون الدوليون |

١٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، كانت هناك ٢٤ وظيفة شاغرة، منها ١٦ وظيفة دولية (١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٨ خ م)، و ٨ وظائف وطنية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه حتى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، كانت هناك أربع وظائف ظلت شاغرة لأكثر من سنتين وهي كالتالي: وظيفتان لمساعد إداري (خ ع-٤)، ووظيفة واحدة لمساعد فريق (خ ع-٤) ووظيفة مهندس (ف-٣). وفيما يتعلق بإحدى وظيفتي مساعد إداري ووظيفة مساعد الفريق، الشاغرتين منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتموز/يوليه ٢٠١٦ على التوالي، أبلغت اللجنة بأنه قد تم اختيار مرشحين لشغلها. وفيما يتعلق بوظيفة المهندس والوظيفة الأخرى لمساعد إداري، الشاغرتين منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ وتموز/يوليه ٢٠١٦ على التوالي، أبلغت اللجنة بأن كلتا الوظيفتين قيد الملء في وقت نظر اللجنة في الميزانية المقترحة.

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها بشأن ميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة ١٠٨). وتكرر اللجنة أيضاً تأكيد رأيها بأن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترحة إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في وثائق الميزانية ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥). وتؤكد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي استعراض استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وإما اقتراح استبقائها مع تقديم تبريرات لذلك أو إلغائها في الميزانيات المقترحة التالية (انظر A/69/839، الفقرة ٦٧؛ انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢٠ - يُقترح ما مجموعه ٢٨٤ من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة المدنية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وتشمل ١٦٦ وظيفة دولية و ٨٦ وظيفة وطنية و ٣٤ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة ووظيفة دولية

واحدة مموله في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ويعكس الملاك المقترح للموظفين زيادة صافية قدرها سبع وظائف ثابتة مقارنة بالوظائف الثابتة والمؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتشمل هذه الوظائف اقتراح إنشاء: (أ) وظيفة لمفوض الشرطة (مد-١) يضطلع بالمسؤولية الكاملة عن قيادة وتوجيه ٣٤٥ فردا من أفراد الشرطة، إضافة إلى المساعدين الإداريين واللغويين في المواقع المحددة للأفرقة الخمسة عشر وفي مقر البعثة؛ و (ب) وظيفة رئيس عمليات الشرطة (ف-٤)، لدعم العمليات الموسعة لعنصر الشرطة التابع للبعثة؛ و (ج) وظيفة مستشار الشرطة لقضايا العنف الجنساني (ف-٣)، للمساعدة في تقديم المشورة والتوجيه في المجتمعات المحلية في منطقة أبيي بشأن قضايا حقوق الإنسان عن طريق الحد من الأعمال التي تشكل انتهاكات، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال؛ و (د) وظيفتين لموظف إداري (ف-٣) في اثنين من المكاتب القطاعية الإقليمية في قوك مشار وكادقلي، من أجل زيادة القدرة التشغيلية؛ و (هـ) وظيفة لتقني محطات مياه الصرف (فئة الخدمة الميدانية) لدعم استمرار عمليات محطات المياه ومحطات معالجة مياه الصرف في البعثة؛ و (و) ووظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة لمرض/ممرضة، لتوفير الخدمات الطبية في أعقاب الزيادة المتوقعة لقوام عنصر الشرطة من ٥٠ إلى ١٨٥ من فرادى ضباط الشرطة. وتشمل التغييرات المقترحة أيضا ١١ عملية نقل و ٣ عمليات إعادة ندب ٣ (A/73/742)، الفقرات من ٤٠ إلى ٥٠).

٢١ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه كان قد أُجري في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ استعراض استراتيجي مستقل تلاه تقييم تقني لقدرة الشرطة في القوة الأمنية المؤقتة أجرته شعبة الشرطة في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ووقد أوصى التقييم التقني بإنشاء الوظائف الثلاث المقترحة المتصلة بالشرطة والتي تشمل وظيفة من الرتبة مد-١ لمفوض الشرطة، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ لرئيس عمليات الشرطة، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لمستشار الشرطة لقضايا العنف الجنساني. وأبلغت اللجنة كذلك بأن وظيفتي الموظفين الإداريين، ووظيفة الموظف من فئة الخدمة الميدانية، فضلا عن وظيفة أحد متطوعي الأمم المتحدة تستند إلى تقييم البعثة لاحتياجاتها ذات الأولوية الأعلى.

٢٢ - وفيما يتعلق بوظيفتي الموظف الإداري (ف-٣)، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه هناك حاليا ٤٠ موظفا مدنيا في كادقلي وتسعة موظفين مدنيين في قوك مشار، وأن الافتقار إلى الرقابة الإدارية والمراقبة في مكاتب القطاعين قد أدى إلى نشوء صعوبات في كفاءة امتثال العمليات المضطلع بها في القطاعين امتثالا تاما للقواعد والأنظمة السارية في مجالات الإدارة والموارد البشرية والشؤون المالية. وترى اللجنة أنه بالنظر إلى عدد الموظفين المدنيين في المكتب القطاعي الإقليمي في قوك مشار، ليس هناك ما يبرر إنشاء وظيفة موظف إداري (ف-٣) في هذا الموقع. ولذلك فإن اللجنة توصي بعدم إنشاء وظيفة موظف إداري برتبة ف-٣ في المكتب القطاعي الإقليمي في قوك مشار. وينبغي تعديل أي موارد غير متصلة بالوظائف تبعاً لذلك.

٢٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرة ٢٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

| الفرق | المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ | المعمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ | التكاليف التشغيلية |
|-------|---------------------------|--------------------------|--------------------|
| | ١٩ ٥٩٢ ٦٠٠ | ٩٤ ٠٤٩ ٢٠٠ | ٧٤ ٤٥٦ ٦٠٠ |

٢٤ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٩٤ ٠٤٩ ٢٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٩ ٥٩٢ ٦٠٠ دولار، أو بنسبة ٢٦,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. ويقترح الأمين العام زيادات معظمها في إطار فئات الإنفاق التالية: المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٥٨٤ ١٢ دولار، أو ٥٥,٤ في المائة)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ٩٧٠ ٢ دولار، أو ٤٢,٧ في المائة)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٥٥٧ ٠٠٠ دولار، أو ١٤,٢ في المائة)؛ والنقل البري (١٠٠ ٣٨٠ ١ دولار، أو ١٠١,٤ في المائة). وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً نقصان ضمن بند العمليات البحرية (٥٩٦ ٠٠٠ دولار، أو ١٠٠ في المائة).

السفر في مهام رسمية

٢٥ - يقترح الإبقاء على الموارد المتعلقة بالسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ في نفس المستوى السابق وهو ٩٧٦ ٠٠٠ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نسبة ٣٨,٤ من السفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ قد نُفذت امتثالاً لسياسة الشراء المسبق للتذاكر. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة الشراء المسبق. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل جهود أقوى، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضاً A/73/779، الفقرة ١٦).

المرافق والبنى التحتية

٢٦ - تعزى الزيادة في الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بما قدره ٣٠٠ ٥٨٤ ١٢ دولار أساساً إلى ما يلي: (أ) تنفيذ عقد خدمات إدارة المعسكرات لمدة سنة كاملة (٣٠٠ ١٨١ ٣ دولار)؛ و (ب) اقتناء مرافق جاهزة، بما في ذلك استيعاب النشر المقرر لـ ١٣٥ فرداً إضافياً من أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدة للشرطة المشكلة (٣٠٣١ ٨٠٠ دولار)؛ و (ج) اقتناء المولدات والمعدات الكهربائية، بما في ذلك المعدات التي تحتاجها البعثة للامتثال لخطة العمل البيئي على نطاق البعثة (٤٠٠ ٤٨٩ ٢ دولار)؛ و (د) زيادة في الاحتياجات تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم نتيجة للاحتياجات المتوقعة البالغة ٥,٣ ملايين لتر من الوقود، استناداً إلى أنماط الاستهلاك، بارتفاع متوقع في تكلفة الوحدة (١٠٠ ٩٥٧ ١ دولار)؛ و (هـ) مواد بناء ولوازم الدفاع الميداني للأعمال المخطط لها (١٤٣٣ ٥٠٠ دولار) (انظر A/73/742، الفقرة ٨٠).

٢٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ عقد خدمات إدارة المعسكرات، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى تكلفة توفير المركبات التي لم تدرج في الاتفاق التعاقدية الأولى، وأن القوة الأمنية المؤقتة لأببي قد وفرت خدمات النقل للمتعاقدين في مجال خدمات المعسكرات

خلال الفترة الحالية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن صافي الوفورات المباشرة البالغة حوالي ٥ ملايين دولار سنويا ستندرج عن الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات المعسكرات. وكانت اللجنة تتوقع أن يقابل الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بعقد خدمات إدارة المعسكرات انخفاض في الاحتياجات تحت بنود الميزانية الأخرى ذات الصلة، بالنظر إلى أن خدمات المعسكرات مقترحة في إطار التعاقد مع جهة خارجية. وبدلا من ذلك، تلاحظ اللجنة زيادة في الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة على النحو المشار إليه في الفقرة ١٦ أعلاه وأن المهارات التي كان يوفرها من قبل فرادى المتعاقدين لم تعد متاحة في إطار العقد الجديد لخدمات إدارة المعسكرات.

٢٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات الإضافية التي تلقتها بشأن النفقات المتعلقة بخدمات الصيانة، أن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ قد بلغت ٥٠٠ ٢٦٢ دولار مقابل المبلغ المخصص وقدره ٣٠٠ ٢٢١ ٤ دولار وبلغت ٩٠٠ ٣٠٦ دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مقابل المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وقدره ٧٠٠ ١٣٢ ٥ دولار. وفيما يتعلق بالخدمات الأمنية، تلاحظ اللجنة أيضا أن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغت ٤٠٠ ٣٤ دولار مقابل المبلغ المخصص وقدره ٤٠٠ ٢٨٦ دولار وبلغت ٢٠٠ ٢٢٠ دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مقابل المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وقدره ٥٠٠ ٩٨٤ دولار. وفيما يتعلق بلوازم الدفاع الميداني، تلاحظ اللجنة أن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغ ٠٠٠ ٧٢٦ دولار مقابل المبلغ المخصص وقدره ٤٠٠ ١٧١ ٢ دولار وبلغت ٢٠٠ ١٧١ دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مقابل المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وقدره ٤٠٠ ٤٤٣ ١ دولار. وتلاحظ اللجنة أيضا زيادات كبيرة في التكاليف التقديرية بشأن عدد من بنود الميزانية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ بما في ذلك: (أ) اقتناء اللوازم الهندسية؛ و (ب) اقتناء مرافق جاهزة ومرافق إقامة ومعدات للتبريد؛ و (ج) اقتناء مولدات كهربائية ومعدات كهربائية؛ و (د) اقتناء معدات لمعالجة المياه وتوزيع الوقود؛ و (هـ) خدمات الصيانة؛ و (و) لوازم الدفاع الميداني وقطع الغيار واللوازم. واستنادا إلى نمط النفقات الفعلية المتعلقة ببنود الميزانية هذه لفتري ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩، ترى اللجنة أن المستوى المقترح للاحتياجات لفترة الميزانية ليس مبررا بالكامل.

٢٩ - ومن حيث التنفيذ المقرر لمشاريع التشييد والتجديد والتعديل، زودت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بتفاصيل المشاريع المقرر تنفيذها في مقر أبيي، بما في ذلك: مشروع البنية التحتية للمعسكرات (١ ١٢٠ ٠٠٠ دولار)؛ وأشغال الإصلاح والصيانة الإلزامية السنوية للطرق المؤدية إلى معسكرات القوة الأمنية المؤقتة (٩٢٥ ٠٠٠ دولار)؛ وإصلاح وتثبيت الطرق (٣٠٠ ٠٠٠ دولار)؛ إدخال تحسينات على مرافق الصرف الثانوية في جميع المعسكرات (٢٠٧ ٠٠٠ دولار)؛ وبناء ٢٠ خزانة للوقود في مواقع الأفرقة بهدف الحد من التسرب، وحوادث تلوث التربة الملوثة وتوفير احتياطي إضافي من الوقود اللازم للعمليات اللوجستية خلال موسم الأمطار (٦٨٠ ٠٠٠ دولار)؛ وبناء أربع مواقع ترميد (٤٠٢ ٠٠٠ دولار)؛ وتشييد مواقع لمعالجة النفايات الصلبة العضوية (٢١٠ ٠٠٠ دولار)؛ وبناء ست وحدات إيواء إضافية لما عدده ١٣٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة ووحدة الشرطة المشكلة (٢٣٢ ٠٠٠ دولار). وأبلغت اللجنة بأنه يُتوقع إنجاز مشروع البنية التحتية للمعسكرات بحلول نهاية فترة ٢٠٢١/٢٠٢٢. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن القوة الأمنية المؤقتة لأبيي ما فتئت تواجه صعوبات في تنفيذ مشاريع التشييد والصيانة على النحو المقرر بسبب طائفة من الظروف المحددة. واستنادا إلى التجارب

السابقة، ترى اللجنة أنه لن يكون من الواقعي افتراض تنفيذ النطاق الكامل لمشاريع التشييد المقررة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ على النحو المقرر. وترى اللجنة، بالتالي، أن المستوى المقترح للاحتياجات للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ غير مبرر بالكامل.

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

٣٠ - تبلغ الموارد المقدرة تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٩٩٢٦٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٩٧٠ دولار، أو ٤٢,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الزيادة في الاحتياجات من المعدات تعزى أساسا إلى إسناد مهام وخدمات إضافية إلى وحدة التكنولوجيا الميدانية، واستبدال معدات الهياكل الأساسية الحالية والوصلات اللاسلكية وتحديث وتوسيع تغطية الاتصالات والشبكات في جميع مواقع الأفرقة. وسترتب على وصول ١٣٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة الحاجة إلى المزيد من المعدات والوصلات اللاسلكية. وترى اللجنة أنه بالنظر إلى تخفيض قوام الوحدات العسكرية بما عدده ٩٤٦ فردا، فإن المستوى المقترح للاحتياجات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليس مبررا بالكامل.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٣١ - تبلغ الاحتياجات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى ما قدره ٢٠ ٥٣٣ ٣٠٠ دولار للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢ ٥٥٧ ٠٠٠ دولار، أو ١٤,٢ في المائة مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساسا إلى ارتفاع تكاليف الشحن (١ ٦١٦ ٤٠٠ دولار)، وأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام (٥٦٨ ٢٠٠ دولار) والاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات الحراسة الأمنية (٨٩٨ ٩٠٠ دولار)، يقابلها جزئيا تخفيضات في فرادى المتعاقدين (٩٣٠ ٠٠٠ دولار) بسبب الاستعانة بمصادر خارجية في توفير خدمات إدارة المعسكرات. وأبلغت اللجنة أيضا أن الزيادة في تكاليف الشحن بمبلغ ١ ٦١٦ ٤٠٠ دولار (أو ٣٩,٢ في المائة) تعزى أساسا إلى ما يرتبط بذلك من تكاليف الشحن المتعلقة بالاقتناء المقرر للمعدات بما في ذلك التخليص الجمركي، ومعدات مناولة المواد وتكاليف الاستئجار في مواقع تحميل وتفريغ البضائع بالنسبة للسفن القادمة.

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

٣٢ - تبلغ الموارد المقدرة تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية ما قدره ٤٦٦ ٤٠٠ دولار للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار أو بنسبة ٦,٩ في المائة مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الحاجة إلى الخبراء الاستشاريين تعزى أساسا إلى مشاريع الدعم العاجلة والمؤقتة وإلى النقص الحاد الذي تعاني منه البعثة في هذه القدرات. وتشمل الميزانية المقترحة اثنين من خبراء الهندسة المدنية لأغراض أعمال صيانة وإصلاح الطرق واثنين من الاستشاريين في الشؤون البيئية المتخصصين في إدارة النفايات البيئية ونمذجة مسار انبعاثات القوة الأمنية المؤقتة لإسقاط معدلات الانبعاثات المستقبلية داخل مواقع القوة الأمنية

وخارجها. واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة تماما بالحاجة إلى أربعة خبراء استشاريين جميعهم لتولي مشاريع الدعم.

النقل البري

٣٣ - تبلغ الموارد المقدرة للنقل البري ٨٠٠ ٧٤٠ ٢ دولار للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٣٨٠ دولار، أو ١٠١,٤ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) اقتناء ٣٥ مركبة، تشمل ٢٧ مركبة مطلوبة نتيجة للزيادة في عنصر الشرطة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨) و ٨ مركبات لتحل محل المركبات التي تجاوزت عمرها الاقتصادي النافع وعدد أميال المسافات المقطوعة؛ و (ب) زيادة الاحتياجات تحت بند الوقود والزيوت و مواد التشحيم نتيجة للارتفاع المتوقع في تكلفة وحدة الوقود (A/73/742، الفقرة ٨١). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الزيادة في الاحتياجات تحت بند التأمين من المسؤولية قبل الغير تعزى أساسا إلى الاقتناء المتوقع لمركبات خفيفة إضافية. وفي ضوء الصافية التقليل الكبير في صافي حجم العنصر النظامي للبعثة وفي غياب خطة استبدال المركبات على المدى الطويل، فإن اللجنة ليست مقتنعة تماما بالحاجة إلى اقتناء ٣٥ مركبة خفيفة.

٣٤ - وعموما، ترى اللجنة الاستشارية أن الزيادة في مستوى الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٦٠٠ ٥٩٢ ١٩ دولار ليست مبررة بالكامل. وترى اللجنة أنه لن يكون من الواقعي، استنادا إلى أنماط الإنفاق في السابق، افتراض أن معدل إنفاق أعلى بكثير سيحقق في فترة الميزانية ٢٠٢٠/٢٠١٩ تحت بند التكاليف التشغيلية. ولذلك، توصي اللجنة بتطبيق خفض بنسبة ١٥ في المائة بمبلغ ٩٠٠ ٩٣٨ ٢ دولار على الاحتياجات الإضافية من الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية.

٣٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرتين ٢٢ و ٣٤ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

مسائل أخرى

قضايا بيئية

٣٦ - يشير تقرير الأمين العام إلى أنه خلال الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، تعتمد البعثة مواصلة جهودها الرامية إلى التخفيف من أثرها على البيئة المحيطة بها: (أ) من خلال استخدام مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية والحلول المراعية للبيئة مثل تحويل الفضلات العضوية إلى أسمدة؛ و (ب) زيادة عدد مدافن القمامة وتوسيع نطاق برامج إعادة التدوير القائمة؛ و (ج) تحسين شبكات المياه وتضمينها الخاصة بإدارة مياه الصرف الصحي؛ و (د) بناء مواقع لمعالجة النفايات الصلبة العضوية ومواقع لمحطات ترميد مبلطة؛ و (هـ) تعزيز خضرة المعسكرات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة. وتخطط البعثة لمواصلة مبادراتها لغرس الأشجار، بهدف غرس أكثر من ١٢ ٠٠٠ شجرة داخل معسكراتها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ومن المقرر مواصلة خضرة مواقع الإقامة المشيئة حديثا وكذلك المنطقة الترفيهية المقترحة في مقر القوة الأمنية المؤقتة (A/73/742، الفقرة ٢٤). ويشير الأمين العام في تقريره أيضا إلى أنه من أجل الامتثال لخطة العمل البيئية على نطاق البعثة، ستبدأ القوة الأمنية المؤقتة بمشروع متعدد السنوات لاقتناء معدات،

بما فيها محطات ترميد، وأجهزة دوارة لتحويل الفضلات العضوية إلى أسمدة، وجهاز لقياس إمدادات المياه ومياه الصرف الصحي المعالجة، ومعدات لرصد نوعية الهواء. وتقر اللجنة الاستشارية بجهود البعثة المتواصلة الرامية إلى الحد من الأثر البيئي لوجودها.

التوازن بين الجنسين

٣٧ - زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيع أفراد القوة الأمنية المؤقتة حسب نوع الجنس. وتلاحظ اللجنة المستوى المنخفض لتمثيل المرأة في جميع فئات الموظفين، وتشجع القوة على زيادة مستوى تمثيل المرأة.

الموظفون المدنيون في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حسب نوع الجنس في
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(النسبة المئوية)

| ذكور | إناث | |
|------|------|---|
| | | الموظفون الدوليون |
| ٧٥ | ٢٥ | ف-٥ فما فوق |
| ٨٥ | ١٥ | ف-١ إلى ف-٤ |
| ٨٠ | ٢٠ | الخدمة الميدانية |
| ١٠٠ | - | الموظفون الفنيون الوطنيون |
| ٩٢ | ٨ | الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة |
| ٧٩ | ٢١ | متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون) |

المكاسب المتأتية من زيادة الكفاءة

٣٨ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ تأخذ في الاعتبار المكاسب المتأتية من زيادة الكفاءة البالغة ٣٠٠ ١٨٧٥ دولار نتيجة لعدم تجديد عقد واحدة من الطائرات الثابتة الجناحين من طراز CRJ-200 يبلغ مجموع تكاليف تشغيلها السنوية ١٠٠ ٤٩٢ دولار. وستستعيز القوة عن الطائرة من طراز CRJ-200 بطائرة من طراز Embraer ERJ 145، ستشارك في استخدامها وتحمل تكاليفها مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتقدر التكلفة التي ستتحملها القوة الأمنية المؤقتة بمبلغ ٦١٦ ٨٠٠ دولار للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ (A/73/742، الفقرة ٥٧).

خامسا - الاستنتاج

٣٩ - يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الفرع السادس من تقرير الأداء (A/73/610). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٢٠٠ ٦٧٥ دولار

للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٣٠٠ ٢٢٢ ٤ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٠ - ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/73/742). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٤٠٠ ٤١ ٣ دولار من ٤٠٠ ٩١٨ ٢٦٧ دولار إلى ٨٧٧ ٠٠٠ ٢٦٤ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٨٧٧ ٠٠٠ ٢٦٤ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/610)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/742)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/850)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/776)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للقوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.13)
- قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٧٢
- قرارات مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) و ٢٠٧٥ (٢٠١٢) و ٢٤١٦ (٢٠١٨) و ٢٤٤٥ (٢٠١٨) و ٢٤٦٥ (٢٠١٩)